المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

10 et 11/05/2014

النهار المغربية
يومية مستقلة

اليزمي يدعو إلى وضع المقاربة الحقوقية في صلب إصلاح المنظومة التعليمية المنشود

* إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

دعا إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء الخميس الماضي بالرباط، إلى وضع المقاربة الحقوقية في صلب إصلاح المنظومة التعليمية المنشود وأكد اليزمي، في عرض حول موضوع "المدرسة وحقوق الإنسان"، أن تعميق الديمقراطية في المملكة لن يتأتى دون اضطلاع التعليم بدوره الاستراتيجي في هذا المجال، مطالبا بتسريع تنزيل مضامين الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان، وتمكين المجتمع المدني من المساهمة بشكل فعال في دعم المسار الديمقراطي في البلاد. وشدد على الحاجة الملحة إلى خلق تعبئة وطنية من أجل التكريس الحقيقي للحق في التعليم لكافة الفئات الاجتماعية، موضحا أنه بالرغم من الطفرة التي حققها المغرب على مستوى الولوج للتعليم خلال العقود الماضية، فإن مجموعة من الفئات مازالت لم تنل حقها منه. وأشار، في هذا الصدد، إلى بلوغ 55 في المائة فقط من الفتيات القرويات إلى مرحلة التعليم الثانوي، وضعف تمدرس الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومحدودية نسبة الأطفال الذين يحصلون على تعليم أولي لائق قبل ولوج سلك التعليم الأساسية، بالإضافة إلى تدني نسبة الطلبة الجامعيين. ولفت رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى ضرورة استحضار أربعة نصوص أساسية في مقاربة ثنائية التعليم وحقوق الإنسان، مشيرا في هذا الصدد إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وديباجة الدستور المغربي التي تنص على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان. كما دعا إلى استحضار المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه "لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزاميا وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة"، وأن التربية يجب أن تهدف "إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام".

وأبرز اليزمي الأهمية الكبيرة التي يكتسيها إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الذي تم تبنيه في دجنبر 2011، والذي تنص مادته الخامسة على ضرورة استناد التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على "مبدأ المساواة، وبخاصة المساواة بين الفتيات والفتيان، والمساواة بين النساء والرجال، وكرامة الإنسان والإدماج وعدم التمييز"، وأن يكون التثقيف والتدريب "ميسرين ومتاحين لجميع الأشخاص، وينبغي أن يراعي التحديات والحواجز الخاصة التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة ويعانون من الحرمان وبعض الفئات، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، واحتياجاتهم وتوقعاتهم، من أجل تعزيز قدراتهم وتحقيق التنمية البشرية والإسهام في القضاء على أسباب الإقصاء أو التهميش وتمكين كل فرد من ممارسة جميع حقوقه".

يذكر أن هذا العرض جاء بمناسبة توقيع اتفاقية شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير في مجال نشر قيم حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة.

اليزمي يدعو إلى وضع المقاربة الحقوقية في صلب إصلاح المنظومة التعليمية المنشود

■ دعا إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مساء أول أمس الخميس بالرباط، إلى وضع المقاربة الحقوقية في صلب إصلاح المنظومة التعليمية المنشود.

وأكد اليزمي، في عرض حول موضوع "المدرسة وحقوق الإنسان"، أن تعميق الديمقراطية في المملكة لن يتأتى دون اضطلاع التعليم بدوره الاستراتيجي في هذا المجال، مطالبا بتسريع تنزيل مضامين الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان، وتمكين المجتمع المدني من المساهمة بشكل فعال في دعم المسار الديمقراطي في البلاد. وشدد على الحاجة الملحة إلى خلق "نعبئة وطنية من أجل التكريس الحقيقي للحق في التعليم لكافة الفئات الاجتماعية"، موضحا أنه بالرغم من الطفرة التي حققها المغرب على مستوى الولوج للتعليم خلال العقود الماضية، فإن مجموعة من الفئات مازالت لم تنل حقها منه.

وأشار، في هذا الصدد، إلى بلوغ 55 في المائة فقط من الفتيات القرويات إلى مرحلة التعليم الثانوي، وضعف تمدرس الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومحدودية نسبة الأطفال الذين يحصلون على تعليم أولي لائق قبل ولوج سلك التعليم الإلزامي، بالإضافة إلى تدني نسبة الطلبة الجامعيين.

ولفت رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى ضرورة استحضار أربعة نصوص أساسية في مقاربة لمائتية التعليم وحقوق الإنسان، مشيرا في هذا الصدد إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ودبياجة الدستور المغربي التي تنص على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو اللغة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان. كما دعا إلى استحضار المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه "لكل شخص الحق في التعليم. ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزاميا وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة"، وأن التربية يجب أن تهدف "إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام". وأبرز اليزمي الأهمية الكبيرة التي يكتسيها إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الذي تم تبنيه في دجنبر 2011، والذي تنص مادته الخامسة على ضرورة استناد التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على "مبدأ المساواة، وبخاصة المساواة بين الفتيات والفتيان، والمساواة بين النساء والرجال، وكرامة الإنسان والإدماج وعدم التمييز"، وأن يكون التثقيف والتدريب "ميسرين ومتاحين لجميع الأشخاص، وينبغي أن يراعي التحديات والحواجز الخاصة التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة ويعانون من الحرمان وبعض الفئات، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، واحتياجاتهم وتوقعاتهم، من أجل تعزيز قدراتهم وتحقيق التنمية البشرية والإسهام في القضاء على أسباب الإقصاء أو التهميش وتمكين كل فرد من ممارسة جميع حقوقه".

يذكر أن هذا العرض جاء بمناسبة توقيع اتفاقية شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير في مجال نشر قيم حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة.

وتشمل الاتفاقية، التي تمتد لأربع سنوات قابلة للتجديد، تشجيع دور المؤسسات التعليمية في تشريب الناشئة قيم حقوق الإنسان في شموليتها، ولاسيما من خلال الأندية التربوية، والمساهمة في دعم البرامج والأنشطة المبرمجة والمنجزة من لدن الأندية التربوية في مختلف المؤسسات بالجهة، والمساهمة في تقوية قدرات مختلف الفاعلين والمتدخلين في هذه المجالات، وتعزيز وتقوية التعاون والعمل المشترك بين الأكاديمية واللجنة الجهوية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات والوثائق والمنشورات الصادرة عنها حول مختلف قضايا نشر ثقافة حقوق الإنسان.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

المغربية الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

وقعتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وأكاديمية التربية الوطنية

اتفاقية شراكة لنشر قيم حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بجهة الرباط

اليزمي: رغم ما أنجز في الولوج للتعليم ما زالت هناك فئات محرومة منه

عزيزة الفرفاوي

وقعت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير، مساء أول أمس الخميس بالرباط، اتفاقية في مجال نشر قيم حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة.

وبموجب هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من محمد أضرضور، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، وعبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، يتعهد الطرفان بتشجيع دور المؤسسات التعليمية في تشريب الناشئة قيم حقوق الإنسان في شموليتها، سيما من خلال الأندية التربوية، والمساهمة في دعم البرامج والأنشطة المبرمجة والمنجزة من لدن الأندية التربوية في مختلف المؤسسات بالجهة.

كما تشمل مجالات التعاون بين الجانبين، حسب بنود الاتفاقية، المساهمة في تقوية قدرات مختلف الفاعلين والمتدخلين في هذه المجالات، وتعزيز وتقوية التعاون والعمل المشترك بين الأكاديمية واللجنة الجهوية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات والوثائق والمنشورات الصادرة عنها حول مختلف قضايا نشر ثقافة حقوق الإنسان.

ووفقا للاتفاقية، تلتزم الأكاديمية بإدماج الأسس المعرفية والمفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان داخل الأوساط المدرسية، وتسهيل ولوج اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لفضاءات المؤسسات التعليمية، لتنفيذ الأنشطة المبرمجة، بتنسيق مع النيابات الإقليمية، والمساهمة في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تنجزها اللجنة داخل المؤسسات التعليمية.

من جهتها، تلتزم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة بإعداد وتنفيذ برامج تحسيسية حول أهمية قيم المواطنة والسلوك المدني لفائدة المتعلمين، بتنسيق مع الأكاديمية، ومضاعفة الجهود لترجمة هذه البرامج إلى عمليات ملموسة وقابلة للتنفيذ، سيما عبر الأندية التربوية في المؤسسات التعليمية بالجهة، وتصميم وإنجاز محتوى البرامج وإعداد أدوات للمتابعة والتقييم، بتنسيق مع الأكاديمية والنيابات الإقليمية التابعة لها، فضلا عن المساهمة في التكوين المستمر للمتدخلين في العملية التربوية.

وقال أضرضور إن «الطفرة المهمة بالمغرب على المستوى الحقوقي، على امتداد العقود والسنوات الأخيرة، تعد خير بوابة نستلهم منها خارطة طريق الاشتغال، وتقوية المؤسسات تربويا وحقوقيا».

وأضاف أضرضور، في كلمة بالمناسبة، أنه «كان لا بد لمنظومة التربية والتكوين أن تواكب هذا التطور، عبر أدوات تربوية، تمثلت في تثبيت أندية المواطنة وحقوق الإنسان، ومراكز الإنصات وخلايا اليقظة، وكذا برامج جهوية للمواطنة وحقوق الإنسان».

وأبرز أن الأكاديمية الجهوية راكمت تجربة تربوية متميزة، في علاقتها مع قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، يجسدها عددا من الأندية الحقوقية، الذي بلغ 165 ناديا سنة 2013، وعدد الأنشطة الحقوقية، الذي وصل إلى 355 نشاطا بالجهة، مضيفا أنه رغم هذه المجهودات المبذولة، هناك حاجة لمزيد من الاستثمار والتطوير لهذه التجربة.

من جهته، قال أزريع إن الاتفاقية من شأنها دعم إطلاق مسلسل لبناء وتقوية التربية على حقوق الإنسان بالجهة، وأنها تتوخى تعبئة الرأي العام الجهوي، من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وبناء إنسان مغربي مشبع بثقافة الاختلاف والتعدد والتنوع وقبول الآخر، للتمكن من الخروج من حالة «العنف الأسود»، مستحضرا ما حصل أخيرا في الحرم الجامعي بفاس.

ولتحقيق ذلك، دعا أزريع إلى العمل لتكون ثقافة حقوق الإنسان حاضرة في المنهاج التعليمي، وتعبئة شركاء متعددين، مشيرا إلى توجه اللجنة نحو عقد شراكات مع الأكاديمية ومندوبية وزارة الشباب والرياضة ومندوبية وزارة الثقافة.

وفي عرض قدمه إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال هذا اللقاء، حول «المدرسة وحقوق الإنسان»، أكد أن العلاقة بين المدرسة وحقوق الإنسان أساسية لضمان الولوج الحقيقي لكل الفئات الاجتماعية للتعليم، وللتنمية الكاملة لشخصية الإنسان والتشبع بثقافة حقوق الإنسان.

وأوضح اليزمي أنه رغم ما أنجز والتقدم المسجل في مجال الولوج للتعليم، إلا أن هناك فئات مازالت لم تنل حقها منه، خاصة بالنسبة للفتاة القروية، وأن 55 في المائة فقط من الفتيات القرويات يصلن إلى مرحلة التعليم الثانوي، مقابل 91 في المائة في المجال الحضري، فضلا عن ظاهرة الهدر المدرسي، وضعف تمدرس الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومحدودية نسبة الأطفال، الذين يحصلون على تعليم أولي لائق قبل ولوج سلك التعليم الأساسي، بالإضافة إلى تدني نسبة الطلبة الجامعيين، بالحصول على 800 دكتوراه فقط بين 1999 و2009.

ودعا اليزمي إلى تعبئة وطنية لضمان الحق في التمدرس، مؤكدا على ضرورة ماسسة المقاربة الحقوقية ككل في المدرسة المغربية، وأن تساهم كل القوى، التي لها علاقة بالتربية والتكوين، في عملية الإصلاح.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

آخر ساعة

اليزمي

دعا إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الخميس بالرباط، إلى وضع المقاربة الحقوقية في صلب إصلاح المنظومة التعليمية المنشود.

وأكد اليزمي، في عرض حول موضوع «المدرسة وحقوق الإنسان»، أن تعميق الديمقراطية في المملكة لن يتأتى دون اضطلاع التعليم بدوره الاستراتيجي في هذا المجال، مطالبا بتسريع تنزيل مضامين الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان، وتمكين المجتمع المدني من المساهمة بشكل فعال في دعم المسار الديمقراطي في البلاد. وشدد على الحاجة الملحة إلى خلق تعبئة وطنية من أجل التكريس الحقيقي للحق في التعليم لكافة الفئات الاجتماعية.

90518

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

EL ASSIMA Post
العاصمة

حملة وطنية ضد السيدا

18571

تطلق وزارة الصحة بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة السيدا والصندوق العالمي لمكافحة السيدا والسل والملاريا، بعد غد في الرباط الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة المكتسبة (السيدا). وذكر بيان مشترك للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة الصحة، أن هذه الاستراتيجية التي تم إعدادها في إطار مقاربة تشاركية، تهدف إلى وضع إطار متسق للعمل والبرمجة يعتمد على مقاربة حقوقية من أجل الحصول على استجابة فعالة للوباء، يتم من خلالها تخفيف التمييز والوصم والمحافظة على حقوق الفئات السكانية الأكثر عرضة لخطر الإصابة والفئات في وضعية هشة والمتعايشين مع فيروس (السيدا).

Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post
العاصمة

وزارة الاتصال تتشاور مع «الناشرين» ولا تتفاوض معهم

16511

الرباط: عبد الرحيم العسري

قال مصطفى الخلفي، وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة، إنه تم إرسال نسخ من مشروع المجلس الوطني للصحافة والصحافي المهني، "ليس من أجل التفاوض مع فيدرالية الناشرين بل من أجل التشاور"، حيث كانت الفيدرالية عبرت في بيان لها أنها لم يسبق لها أن تفاوضت بشكل رسمي حول النصين.

وأبرز الخلفي رداً على سؤال خاص، عقب انعقاد مجلس الحكومة، مساء أول أمس(الخميس)، أن هذه الأخيرة التزمت بالتشاور مع الناشرين والمهنيين بشأن المشاريع المدرجة ضمن مدونة الصحافة والنشر، معربا عن الأمل في أن يتم اليوم تسليم الأطراف المعنية الشق المتبقي من مشروع مدونة الصحافة على اعتبار أن اللجنة القانونية أنهت عملها.

وأوضح وزير الاتصال، أنه تم التنصيص ضمن اختصاصات المجلس الوطني على عدد من النقاط المتعلقة بالوضعية الاجتماعية للصحافيين، مشددا على أن النهوض بالأوضاع الاجتماعية تعد "أحد الضمانات لاستقلالية الصحافي". وأكد الخلفي، أنه جرى التنصيص أيضا على أن من شروط اكتساب صفة ناخب بالنسبة إلى الناشرين في انتخابات ممثليهم في المجلس أن يتم أداء الالتزامات الاجتماعية والضريبية المرتبطة بالمقاولة سواء تعلق الأمر بالصحافيين أو بالمؤسسة كمؤسسة.

وأشار الخلفي إلى أنه سيتم بعد إدلاء الناشرين والمهنيين بملاحظاتهم فتح نقاش عمومي حول الموضوع وإحالة هذه المشاريع على المؤسسات المعنية المتمثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس المنافسة، على اعتبار أن هذه المؤسسات معنية بتقديم اقتراحاتها حول المقاولة الإعلامية. وشدد الخلفي على أن مدونة الصحافة سارت في منحى التوجهات التي تضمنها البرنامج الحكومي والمتمثلة في بناء إعلام حر ومسؤول، موضحا في الوقت ذاته أن الديمقراطية تتطلب وجود صحافة حرة ومسؤولة و"هو التوجه الذي يحكم عمل الحكومة وعلاقتها بالصحافة".

وأكد الوزير أن المشروع نص أيضا على مقتضى تشغيل حد أدنى من الصحافيين المهنيين من أجل تعزيز القدرات المهنية للمقاولة الصحافية، مشيرا إلى "إننا نتقدم في إطار مقاربة تشاركية من أجل إصلاح عميق وجذري يترجم التوجهات الدستورية المتعلقة بحرية الصحافة".

وللإشارة، فقد كانت فيدرالية الناشرين، سجلت في بيان لها، انخراطها في ورش إصلاح الإطار القانوني للصحافة "شريطة احترام منطوق الرسالة الملكية لعام 2004 حول ضرورة التشاور مع المهنيين قبل تقديم أي نص يتعلق بالصحافة إلى البرلمان".

وأكدت أن الفيصل في كل مشاريع الإصلاح"، يجب أن يكون هو المعايير الدولية ومنطوق الدستور وجدلية الحرية والمسؤولية قولا وفعلا، والانتصار للأوضاع الاجتماعية للعاملين بالإعلام مع المراعاة الشديدة للأزمة المستفحلة في القطاع". وذكر بيان لها، من جهة أخرى، أن مكتب الفيدرالية دعا إلى إعادة النظر في طرق المراقبة التي يقوم بها مكتب التحقق من انتشار الصحافة الورقية بما يضمن شفافية ونزاهة وصدقية الأرقام المعلنة.

Conseil national des droits de l'Homme

النهار المغربية
يومية مستقلة

نشر قيم حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية

30657

تم الخميس الماضي بالرباط، توقيع اتفاقية شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الرباط-سلا-زمور-زعير في مجال نشر قيم حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة.

وبموجب الاتفاقية، التي وقعها كل من مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير، محمد أضرضور، ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة، عبد القادر أزريع، يتعهد الطرفان بتشجيع دور المؤسسات التعليمية في تشريب الناشئة قيم حقوق الإنسان في شموليتها، ولاسيما من خلال الأندية التربوية، والمساهمة في دعم البرامج والأنشطة المبرمجة والمنجزة من لدن الأندية التربوية في مختلف المؤسسات بالجهة.كما تشمل مجالات التعاون بين الجانبين المساهمة في تقوية قدرات مختلف الفاعلين والمتدخلين في هذه المجالات، وتعزيز وتقوية التعاون والعمل المشترك بين الأكاديمية واللجنة الجهوية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات والوثائق والمنشورات الصادرة عنها حول مختلف قضايا نشر ثقافة حقوق الإنسان. وتلتزم الأكاديمية، بحسب نص الاتفاقية، بإدماج الأسس المعرفية والمفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان داخل الأوساط المدرسية، وتسهيل ولوج اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لفضاءات المؤسسات التعليمية لتنفيذ الأنشطة المبرمجة بتنسيق مع النيابات الإقليمية، والمساهمة في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تقوم بها اللجنة داخل المؤسسات التعليمية.في المقابل، تلتزم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة بإعداد وتنفيذ برامج تحسيسية حول أهمية قيم المواطنة والسلوك المدني لفائدة المتعلمين بتنسيق تام مع الأكاديمية، ومضاعفة الجهود لترجمة هذه البرامج إلى عمليات ملموسة وقابلة للتنفيذ ولاسيما عبر الأندية التربوية في المؤسسات التعليمية التابعة للجهة...

Conseil national des droits de l'Homme